منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٥٠/٢٩**
الدورة الخمسون بعد المائة **٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١**
البند ١٩-٢ من جدول الأعمال المؤقت **EB150/29**

الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥

تقرير من المدير العام

برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣: إحداث أثر قابل للقياس في البلدان

١- تندرج عملية إحداث أثر قابل للقياس في صميم مهمة المنظمة المتمثلة في تعزيز الصحة، والحفاظ على سلامة العالم، وخدمة الضعفاء. ويركِّز برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (برنامج العمل العام) على تحقيق آثار قابلة للقياس بشأن صحة السكان في جميع البلدان. وتوفر غايات المليارات الثلاثة المحدّدة في برنامج العمل العام (استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة، وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل، وتمتُّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية بحلول عام ٢٠٢٣) نهجاً موحداً لتسريع وتيرة التقدُّم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وقد حدّث برنامج العمل العام المهام الأساسية للمنظمة على النحو التالي: تعزيز الدور القيادي، والتحفيز على تحقيق الأثر في مجال الصحة العامة بكل بلد، وتركيز المنفعة العالمية العامة على إحداث الأثر. واستناداً إلى ذلك التحديث، فإن عملية التحول في المنظمة مازالت تزوّدها بما يلزمها لكي تصبح منظمة صالحة للغرض المعدّة لأجله وقادرة على إنجاز مهمتها.

٢- ووضعت الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، إطار نتائج يُستخدم للإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل العام منذ عام ٢٠١٩. ويتألف إطار نتائج المنظمة ممّا يلي: (أ) نظام لقياس الأثر من أجل تتبع مراحل بلوغ غايات المليارات الثلاثة و٤٦ مؤشراً للحصائل (منها ٣٩ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة)، (ب) وسجل لقياس أداء المخرجات لضمان توجيه عمل الأمانة نحو بلوغ غايات برنامج العمل العام، (ج) ودراسات حالة قطرية نوعية. وتواصل تنقيح هيكل المخرجات في الميزانية البرمجية منذ الموافقة على برنامج العمل العام، ويستخدم إطار النتائج لأغراض الإبلاغ السنوي في تقرير المنظمة عن النتائج.

٣- وشكَّلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حدثاً هو الأكثر إثارة للاضطرابات خلال قرن من الزمان وخلفت عواقب أوسع نطاقاً على التنمية المستدامة، بما فيها احتمال تقصير متوسط عمر السكان المتوقع ومتوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة. وتؤكد الجائحة من جديد أهمية المنظمة التي تدافع عن التضامن والتعددية. وبات الاستمرار في التركيز على بلوغ غايات المليارات الثلاثة الراسخة في برنامج العمل العام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لكسر حلقة الذعر والإهمال وإعادة العالم إلى المسار الصحيح من خلال توسيع نطاق تحقيق النتائج ورصدها بصرامة والمساءلة عنها وتوفير التمويل المستدام الذي يلزمها والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء والشركاء. ومن شأن تمديد فترة برنامج العمل العام لسنتين أخريين أن يتيح المجال أمام زيادة الاستثمارات الموظفة واتخاذ تدابير لتعزيز الاستجابة، ومن شأنه أيضاً أن يزوّد البلدان بالدعم اللازم للتعافي من آثار الجائحة ويسرّع وتيرة التقدُّم المُحرز في المستقبل.

٤- ويبيّن هذا التقرير الأســـاس المنطقي لتمديد فترة برنامج العمل العام من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، وتقترح اتخاذ تدابير مركزة لسد الثغرات الرئيسية التي تتخلل التقدُّم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتيح التمديد لسنتين إضافيتين المجال أمام الأمانة لإعادة النظر في العِبَر المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩ وتنفيذها، ووضع سيناريوهات تسرّع وتيرة التنفيذ لدفع عجلة عملية اتخاذ إجراءات تتجاوز نطاق "إنجاز الأعمال العادية". وستقوم المنظمة خلال تلك الفترة بتركيز وتكثيف دعمها للبلدان لتمكينها من تحقيق تعاف منصف وقادر على الصمود من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الراسخة في إطار نتائج برنامج العمل العام.

٥- وقد كان تمديد فترة برنامج العمل العام إلى عام ٢٠٢٥ متوقعاً في الوثيقة الأصـــلية، وإن دعت إلى ذلك أســـباب أخرى على النحو التالي: "تســـلّم المنظمة بخيار تمديد نطاق برنامج العمل العام الثالث عشـــر في عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥ رهناً بإحراز تقدُّم مرضٍ لتوائم بذلك دورتها بشأن التخطيط الاستراتيجي مع دورة أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً."

٦- وطُلب في القرار ج ص ع٧٤-٣ (٢٠٢١)، الذي جرت الموافقة بموجبه على الميزانية البرمجية، إلى المدير العام أن يقدم إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين، عن طريق الدورة الخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، مشـــروع قرار عن تمديد برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، وما يمكن إدخاله عليه من تنقيحات وتحديثات.

الأساس المنطقي للتمديد

غايات المليارات الثلاثة بعيدة عن المسار الصحيح

٧- *المليار المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة*. من المتوقع أن يفضي التقدم المُحرز بمعدله الحالي إلى زيادة المشمولين بالخدمات الصحية إلى ٢٧٠ مليون شخص آخر في أنحاء العالم بأسره وتجنيبهم التعرض لضائقة مالية بحلول عام ٢٠٢٣ مقارنةً بالقيمة الأساسية لعام ٢٠١٨.[١] ويوجد نقص كبير قدره ٧٣٠ مليون شخص لبلوغ الغاية المُحدّدة بشأن استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٣. وتشير التوقعات المتعلقة بتمديد فترة برنامج العمل العام حتى عام ٢٠٢٥ إلى أن هذا النقص سيُخفّض إلى ٦٢٠ مليون شخص، إن لم يُحتسب أثر جائحة كوفيد-١٩، ولكن من الضروري ملاحظة تفاوت التقدم المحرز فيما يخص عدة مؤشرات أساسية.

٨- ووُضعت تقديرات أولية بشأن سيناريوهين اثنين عن التعافي في عام ٢٠٢٣ يبينان أثر جائحة كوفيد-١٩ على التغطية الصحية الشاملة. ويفترض السيناريو الأول استئناف تحقيق مستويات التغطية السابقة لاندلاع الجائحة بحلول عام ٢٠٢١ ويشير في تقديره إلى حدوث عجز قدره ٨٠٠ مليون شخص في بلوغ الغاية المنشودة، بينما يفترض السيناريو الثاني أن تُحقق مستويات التغطية السابقة لاندلاع جائحة كوفيد-١٩ بحلول عام ٢٠٢٢ ويشير في تقديره إلى حدوث عجز قدره ٨٤٠ مليون شخص،[١] علماً بأن أثر الجائحة على استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة يرتكز إلى الاضطرابات التي لحقت بالخدمات الصحية الأساسية. وأفادت المسوح التي أجرتها المنظمة لتقصي الآراء بشأن أثر جائحة كوفيد-١٩ بأن جميع البلدان تقريباً (٩٤٪) شهدت

١ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١. لوحة متابعة غايات المليارات الثلاثة (https://www.who.int/data/triple-billion-dashboard، تم الاطّلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

اضطرابات لحقت بخدماتها الصحية الأساسية، مثل خدمات التمنيع والصحة الإنجابية.[١] وأثبتت التقديرات أن حالات الإصابة بالسل والملاريا وفيروس العوز المناعي البشري[٢] قد ازدادت، وأن ارتفاع معدلات انتشار الأمراض غير السارية، مثل ارتفاع ضغط الدم وداء السكري، يؤثر سلبياً على الحصائل المحققة في مجال مكافحة جائحة كوفيد-١٩. ورغم هذه الاضطرابات، فقد دشنت الأمانة مبادرة تعزيز العمل وصانت معدل تنفيذ نسبته ٧٥٪ بشأن أعمالها المُزمع إنجازها في ميدان دعم قدرات البلدان وتعزيزها، والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، وإعادة بناء النُظُم الصحية الوطنية، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية. وتثبت التجربة المكتسبة من جائحة كوفيد-١٩ أنه لا غنى عن إتاحة المنتجات الصحية المضمونة الجودة والمعقولة التسعير في الوقت المناسب وبإنصاف إذا ما أريد للغاية المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة أن تُبلغ.

٩- وتؤكد جائحة كوفيد-١٩ على أهمية تحسين قياس المؤشرات المتعلقة بتحقيق التغطية بالخدمات الصحية وتوفير الحماية المالية، والحاجة الملحة إلى تحسينها (الغاية ٣-٨-١ (التغطية بالخدمات الصحية الأساسية) والغاية ٣-٨-٢ (توفير الحماية المالية عند الاستفادة من الخدمات الصحية) من أهداف التنمية المستدامة). وقد أوصت الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بضرورة تجريب الأمانة لتحديث قياس معدلات التغطية بالخدمات الفعالة التي تصنف مؤشرات التتبع بحسب نوع الرعاية (الترويج والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والتلطيف) والفئة العمرية (طوال العمر)، وتصنيفها على أساس مؤشر فرعي بشأن الرعاية الصحية الأولية. كما تعكف الأمانة على استعراض التدبير الحالي المتخذ بشأن توفير الحماية المالية، وستقترح أسلوباً محسناً للقياس بالتشاور مع الدول الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتُجمع مؤشرات التغطية بالخدمات والحماية المالية للإبلاغ عن تحقيق الغاية المتعلقة باستفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة؛ وسيكفل تحسين قياس مدى بلوغها إحراز البلدان لتقدم شامل في تحقيق التغطية الصحية الشاملة بفضل تزويد سكانها بالرعاية الصحية الأولية.

١٠- *المليار المتعلق بالحماية من الطوارئ الصحية*. لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن عدم وجود أي بلد مستعد لمواجهة جائحة بهذا الحجم والتأثير. ومقارنةً بالقيمة الأساسية لعام ٢٠١٨، فقد كان متوقعاً توفير الحماية لمليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل في عام ٢٠٢٣، ولكن الغاية لم تكن طموحة بما فيه الكفاية.

١١- وكشفت تجربة رصد جائحة كوفيد-١٩ النقاب عن أوجه قصور تعتري المقاييس الحالية المستخدمة لقياس معدلات الحماية من الطوارئ الصحية. وتعكف الأمانة في معرض مضيها قُدماً في العمل على وضع مقياس دينامي لمدى التأهب لتحسين القياس والإجراءات المتخذة في مجال سدّ الثغرات التي تتخلل جوانب التأهب. وسيُدرج التطعيم ضد مرض فيروس الإيبولا ومرض كوفيد-١٩ في مؤشر الوقاية من فهرس الحماية من الطوارئ الصحية، وسيُوسّع نطاق منهجية الكشف عن الأمراض والإبلاغ عنها والاستجابة لها لتشمل أحداثاً أضيق نطاقاً من أجل تكوين فهم أفضل عن كيفية الاستجابة للأحداث بسرعة وفعالية. وتحسيناً لأنشطة الوقاية

١ منظمة الصحة العالمية ٢٠٢١. الجولة الثانية من المسح الوطني لتقصي الآراء بشأن استمرارية تقديم الخدمات الصحية الأساسية أثناء جائحة كوفيد-١٩
(https://www.who.int/publications/i/item/WHO-2019-nCoV-EHS-continuity-survey-2021.1، تم الاطّلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

٢ الصندوق العالمي، ٢٠٢١. تقرير عن النتائج
https://www.theglobalfund.org/en/news/2021-09-08-global-fund-results-report-reveals-covid-19-devastating-impact-on-hiv-tb-and-malaria-programs/
(تم الاطّلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

من الأمراض والحماية منها والتأهب لمواجهتها في كل بلد، فإنه لا غنى عن القيام في الوقت الفعلي وفي الممارسة الفعلية، بقياس مدى سرعة الكشف عن كل خطر صحي محتمل والتحقيق فيه والإبلاغ عنه والاستجابة له في الوقت المناسب، والإخطار عن مدى سرعة القيام بذلك، بما يشمل ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها. وسوف يُسترشد أيضاً بالمقاييس الأكثر دينامية في الاستعراض الشامل للصحة والتأهب الذي يتواصل إجراؤه تجريبياً بهدف تعزيز قدرات البلدان في مجال التأهب بواسطة منصة مساءلة تعاونية بقيادة الدول الأعضاء.

١٢- *المليار المتعلق بالتمتّع بمزيد من الصحة.* من المتوقع قبل أخذ أثر جائحة كوفيد-١٩ في الحسبان، أن يصل عدد السكان المتمتعين بمزيد من الصحة إلى ٩٠٠ مليون شخص آخر ممّن يتمتعون بقدر أوفر من الصحة والرفاهية في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بالقيمة الأساسية لعام ٢٠١٨. وهذه أنباء طيبة، ولكنها تخلّف فجوة يزيد مقدرها بكثير على ملياري شخص مقارنة بالمرحلة التي يلزم أن يصلها العالم في عام ٢٠٢٣ من أجل بقائه على المسار الصحيح صوب تحقيق الغايات المحدّدة في هدف التنمية المستدامة ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) وغيرها من الغايات العالمية. ويخفي التقدم المحرز وراءه أوجه إجحاف كبيرة، وتظهر التوقعات الحالية إدخال تحسينات واضحة على إتاحة الوقود النظيف بأنواعه والمياه المأمونة والصرف الصحي (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) ومكافحة التبغ؛ ولكنها تشير أيضاً إلى تفاقم معدلات السمنة في أرجاء العالم كافّة وإحراز تقدم مختلط فيما يخص معدلات سوء التغذية. كما أحرز عدد قليل من البلدان الكبيرة تقدماً ملحوظاً عموماً، ولكن العالم بمعظم أرجائه يحرز تقدماً محدوداً، بل إنه يتراجع حتى فيما يتعلق ببلوغ هذه الغاية بشأن تمتع مليار شخص بصحة أوفر، وهناك ثغرات تتخلل البيانات تعكس أوجه عدم المساواة في هذا المضمار. ومع تطور الجائحة، ستقوم الأمانة بتقييم أثرها على التقدم المُحرز إجمالاً فيما يخص بلوغ هذه الغاية بشأن تمتع مليار شخص بصحة أوفر والمؤشرات الأساسية.

١٣- وأوضحت أيضاً جائحة كوفيد-١٩ أهمية رصد الأولويات التي برزت في الواجهة، مثل الصحة النفسية والرعاية الصحية الأولية والنشاط البدني. وستقترح الأمانة إدراج هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الهامة بالنسبة للصحة العامة في عملية رصد تنفيذ برنامج العمل العام، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء.

١٤- *متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة.* تسهم جميع غايات المليارات الثلاثة المذكورة أعلاه في تحسين متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة، وهو المؤشر الشامل والقابل للمقارنة من برنامج العمل العام من أجل رصد التقدم المُحرز عموماً في تحسين صحة السكان. واستفادةً من البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات والمراضة بحسب السبب المستقاة من تقديرات الصحة العالمية الصادرة عن المنظمة والمُحدّثة بانتظام، سيُحدّد مقدار الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-١٩ على متوسط العمر المتوقع مع التمتع بالصحة خلال فترة تنفيذ برنامج العمل العام (٢٠١٩-٢٠٢٣) لتقييم مدى الأضرار التي ألحقتها الجائحة بصحة السكان عموماً، ورسم خريطة طريق لتوجيه السياسات وتحديد الأولويات في مجال اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل إعادة الصحة العالمية إلى المسار الصحيح.

١٥- وتؤكد جائحة كوفيد-١٩ على جانب الترابط المتبادل بين غايات المليارات الثلاثة، وتشدّد في هذا الصدد على أهمية توفير الرعاية الصحية الأولية التي تُركِّز على الإنصاف ونُهُج الصحة الواحدة الذي يعترف بعبء مقاومة مضادات الميكروبات، والمخاطر المحيقة بصحة الحيوان والبيئة. وإن لم يُحرز تقدم كبير فيما يخص بلوغ المليارات الثلاثة جميعها، سيظل العالم معرضاً للخطر، ومنقوص الحماية من المخاطر الصحية، وعاجزاً عن الكشف عن الحالات الناشئة والاستجابة لها، وغير قادر على الصمود أمامها كما ينبغي. ومن الضروري للغاية بذل جهود منسقة ومتدرجة في بلوغ طموحاتها من أجل بلوغ مرحلة التعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٦- وتسبّبت الجائحة في تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والصحية القائمة من قَبل، ممّا يشير إلى ضرورة إدراج مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل منهجي في جميع مكونات برنامج العمل العام. ويتوافق هذا الأمر مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل إعمال حقوق الإنسان[١] وتقريره المعنون "خطتنا المشتركة".[٢] ومن الأمثلة على أوجه الإجحاف التي تعرضت لها النساء أثناء اندلاع الجائحة الزيادات الهائلة في معدلات العنف المُمارس ضد النساء والفتيات وعدم تقاضي النساء لأجورهن عن عملهن في خدمة الأسر داخل البيوت وفي مرافق الرعاية الصحية.[٣] وثمة حاجة ماسة إلى وضع برنامج عمل مراع للمنظور الجنساني بشأن البحوث والسياسات، بما يشمل إجراء تجارب سريرية بشأن توفير العلاجات واللقاحات والبيانات المصنفة من تحقيق الطموح المتمثل في عدم تخلف أي أحد عن الركب. ولعلّ خير مثال يوضح أوجه عدم المساواة هذه هو الإجحاف في إتاحة لقاحات كوفيد-١٩. وستواصل الأمانة اتباع نُهج أكثر فعالية تؤدي إلى تحقيق الإنصاف في مجال الصحة، مثل مضاعفة الجهود المبذولة في ميدان مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة.

١٧- وطابع عدم اليقين متأصل في التقديرات المتعلقة بالمليارات الثلاثة، وستُحدّث التقديرات بانتظام بمجرد توافر معلومات جديدة. ويجري على قدم وساق وضع غايات جديدة بشأن كل واحد من المليارات الثلاثة بما يتماشى على نحو أوثق مع أهداف التنمية المستدامة.

دعم البلدان في العودة إلى المسار الصحيح

١٨- بالنظر إلى ابتعاد العالم بشكل كبير عن مسار بلوغ غاياتها، فإن المسألة التي يتعين معالجتها الآن هي كيفية تمكين الأمانة من دعم البلدان على أفضل وجه لتسريع وتيرة تعافيها وتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وفي هذا الصدد، فإن التمديد المقترح لفترة برنامج العمل العام يولي الاهتمام اللازم لمعالجة هذه المسألة.

١٩- وتحدّد الميزانية البرمجية المعتمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مجالات الأولوية فيما يخص دعم البلدان على النحو التالي: إعادة التفكير في جوانب التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية وتعزيز قدرات الاستجابة لها؛ وبناء القدرة على الصمود عن طريق تعزيز النُظم الصحية الموجهة إلى الرعاية الصحية الأولية، والوظائف الأساسية للصحة العامة، ومحور الأمن الصحي والنهوض بدور المنظمة القيادي في مجال العلوم والبيانات وتقديم الخدمات؛ والعودة إلى المسار الصحيح وتسريع وتيرة التقدم المُحرز صوب بلوغ غايات المليارات الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة.

٢٠- ومن المقترح أن يستند تمديد فترة برنامج العمل العام إلى مجالات الأولوية هذه من الميزانية البرمجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بالتلازم مع إدخال تحسينات مبنية على توصيات مستمدة من عمليات الاستعراض المتعددة فيما يتصل بجائحة كوفيد-١٩، ومن مناقشات تُجرى مع الأجهزة الرئاسية للمنظمة والجهات صاحبة المصلحة العالمية والإقليمية والوطنية.

---

١ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل إعمال حقوق الإنسان (https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml، تم الاطّلاع في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١).

٢ خطتنا المشتركة: تقرير الأمين العام (https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf، تم الاطّلاع في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١).

٣ https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/09/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19, (accessed 18 November 2021).

٢١- وسيفضي تمديد فترة برنامج العمل العام إلى تحديد اتجاه الميزانية البرمجية ٢٠٢٤-٢٠٢٥؛ وإرشاد عملية تحديث أولي مبررات الاستثمار المقدمة من المنظمة؛ وتعزيز نماذج عمل المكاتب القطرية التي تتسم بطابع أكثر تكاملاً وأفضل استعداداً لبلوغ غايات المليارات الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة.

٢٢- وستبدأ المشاورات بشأن برنامج العمل العام المقبل في الثنائية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وستُقدم الوثيقة المتعلقة به للموافقة عليها إلى جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠٢٥. وستستمر جائحة كوفيد-١٩ في خلق أوجه عدم اليقين، ولكن ستواظب المنظمة على استعراض المسارات المؤدية إلى تحقيق الآثار المرجوة، وستُحدث لوحة متابعة غايات المليارات الثلاثة المحدّدة في برنامج العمل العام،[١] وسيُنظر في الآثار المترتبة على الاتجاه الذي تختطه المنظمة في المستقبل لدى وضع برنامج العمل العام الجديد. ومن المتوخى أن يحتاج تمديد فترة برنامج العمل العام إلى تمويل مستدام، وأن يولّد زخماً أقوى لوضع برنامج العمل العام المقبل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مجالات التركيز المقترحة بشأن التمديد

٢٣- يُقترح على المجلس التنفيذي أن ينظر في مجالات التركيز الثلاثة المبينة أدناه في إطار الاستراتيجية الأوسع نطاقاً لبلوغ غايات المليارات الثلاثة المحدّدة في برنامج العمل العام والتي مازالت تتسم تماماً بطابع سليم وعملي؛ لأنها مجالات تشكّل أساس القرار المتعلق بتمديد فترة برنامج العمل العام.

الحفاظ على سلامة العالم: تحقيق تعافٍ قادر على الصمود والتأهب لمواجهة الجوائح *(المليار المتعلق بالطوارئ الصحية)*

٢٤- يوجد أكثر من ٣٠٠ توصية[١] تشير إلى العِبَر المستخلصة من التقييمات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، بما فيها عمليات الاستعراض الحاسمة الأهمية التي أجراها كل من الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، ولجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، والمجلس العالمي لرصد التأهب. ويُعكف على استخدام تلك التوصيات لتوجيه كيفية استجابة العالم لضمان أن تكون جائحة مثل كوفيد-١٩ آخر جائحة يواجهها. ويجري على قدم وساق نقاش بصدد الاتجاه الاستراتيجي العام الذي ستتخذه المنظمة في تحسين ودعم اتخاذ تدابير متينة بشأن التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

٢٥- كما يجري على قدم وساق تنفيذ العديد من مبادرات الدعم لسد الثغرات في البلدان، وتعزيز إقامة نُظُم صحية وإعداد قوى عاملة ونُظُم ترصُّد قادرة على الصمود وإدراج الصحة العالمية في صميم التنمية. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، والفريق الاستشاري العلمي المعني بمنشأ المُمْرِضات المستجدة، ومركز المنظمة للمعلومات عن الجوائح والأوبئة، ومقره برلين، ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-١٩، ومركز نقل تكنولوجيا الرنا المرسال لجائحة كوفيد-١٩ المشترك بين المنظمة واتحاد جنوب أفريقيا، والمجمع البيولوجي للمنظمة، والمنتدى العالمي للإنتاج المحلي، والاستعراض الشامل للصحة والتأهب، وأكاديمية المنظمة.

---

[١] لوحة المتابعة المعدّة من منظمة الصحة العالمية بشأن التوصيات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩
https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiODgyYjRmZjQtN2UyNi00NGE4LTg1YzMtYzE2OGFhZjBiYzFjIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9&pageName=ReportSection729b5bf5a0b579e86134
(تم الاطّلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

٢٦- واعتمدت جمعية الصحة العالمية أثناء دورتها الاستثنائية الثانية المعقودة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ المقرر الإجرائي SSA2(5)، الذي قررت بموجبه، من جملة أمور أخرى، أن تنشئ هيئة تفاوض حكومية دولية لصياغة اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح والتفاوض بشأنه. وركزت الدورة على الدعم الذي ستقدمه الأمانة للدول الأعضاء، وعلى هياكل الإدارة التي تكفل المساءلة المتبادلة، بما فيها التوجيهات الاستراتيجية العامة بشأن التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها. ويتواصل إجراء الاستعراض الشامل للصحة والتأهب على سبيل التجربة في أربعة بلدان.

تعزيز الصحة وخدمة الضعفاء: الرعاية الصحية الأولية ومحدّدات الصحة *(المليارات المتعلقان بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتمتع السكان بمزيد من الصحة)*

٢٧- دُشّن برنامج المنظمة الخاص المعني بالرعاية الصحية الأولية في عام ٢٠٢٠ في إطار تنفيذ برنامج التحول في المنظمة وتلبيةً للطلب المقدَّم إلى المدير العام والوارد في القرار ج ص ع٧٢-٢ (٢٠١٩) بشأن دعم الدول الأعضاء في مجال تعزيز الرعاية الصحية الأولية والوفاء بالالتزامات المقطوعة في إعلان أستانا، بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ويتضمن البرنامج الشراكة من أجل التغطية الصحية الشاملة ولبنات إقامة النُظُم الصحية، بما يشمل تمويل الصحة، والقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية، والأدوية والتكنولوجيات، ونظم البيانات والمعلومات الصحية، وتقديم الخدمات. وهذا البرنامج قائم على حقوق الإنسان وموجه صوب تحقيق الإنصاف ومراعٍ للمنظور الجنساني ومستند إلى الخبرة التقنية الشاملة لكل من مكافحة الأمراض السارية والأمراض غير السارية، وصون الصحة النفسية طوال العمر، وإقامة نُظُم تصنيع إيكولوجية وبناء القدرات اللازمة لتصنيع المنتجات الصحية الأساسية على نحو ما يطلبه القرار ج ص ع٧٤-٦ (٢٠٢١)، والصحة والهجرة، وشلل الأطفال، واحتواء مقاومة مضادات الميكروبات، والاستجابة للطوارئ، ومحدّدات الصحة. ويزوّد البرنامج حالياً ١١٥ بلداً بالخبرة التقنية جنباً إلى جنب مع الدعم اللازم من خلال تعيين ٩٣ مستشاراً معنياً بالسياسات الصحية في مكاتب المنظمة القطرية و ٢١ مستشاراً إقليمياً معنياً بالسياسات الصحية، فضلاً عن تيسير إقامة الحوارات بشأن السياسات وتقديم دعم مكثف لتوفير الرعاية الصحية الأولية في ١٧ بلداً. وإضافة إلى ذلك، تشترك المنظمة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في قيادة مسرع توفير الرعاية الصحية الأولية التابع لخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع في إطار تحقيق هدف التنمية المستدامة ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، ممّا يُيسّر مواءمة العمل فيما بين الوكالات المشاركة لدعم البلدان.

٢٨- وكانت المنظمة قبل اندلاع الجائحة قد أعادت صياغة غايتها بشأن تمتُّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة لمساعدة البلدان على إقامة بيئات أكثر أماناً وصحة ودعماً لتمكين الجميع من العيش حياة صحية في مجتمع شامل للجميع. ولدى تأكيد الجائحة مجدّداً لطابع مركزية الصحة في التنمية والسلام والأمن، فقد أسفرت عن تفاقم أوجه عدم المساواة وأبرزت الحاجة الملحة لمعالجة محدّدات الصحة في مختلف القطاعات. ويتيح إطار النتائج المجال أمام الأمانة لمساعدة البلدان في المجالات التي تمسّ فيها الحاجة إلى الدعم. وستعضّد المنظمة دورها الريادي من أجل تعزيز العمل المتعدد القطاعات وإدراج الصحة في جميع السياسات، ودعم البلدان في مجال تعزيز جهود الوقاية فيما يتعلق بالأمراض غير السارية، والتأكيد على دور الصحة المفروغ منه في التصدي للمخاطر الوجودية، مثل تغيُّر المناخ، وكذلك التحديات والاتجاهات المعاصرة، بما فيها التغير الديمغرافي، والتوسع الحضري، والنُظُم الغذائية الآمنة والمستدامة.

٢٩- وتربط الرعاية الصحية الأولية بين المليارات الثلاثة جميعها، وتُعزز النُظُم الصحية، والوظائف الأساسية للصحة العامة، ونُهج السياسات المتعددة القطاعات، وهي تنطوي على التزام متأصل بتعزيز الإنصاف في مجال الصحة وإعمال حقوق الإنسان، وتمكين المجتمعات المحلية، والتشديد على اتخاذ الإجراءات الصحية على الصعيد دون الوطني في مجالات التغطية الصحية الشاملة، واستتباب الأمن الصحي، ومعالجة محدّدات الصحة. وسيلزم إحداث زيادة كبيرة في تمويل الرعاية الصحية الأولية لبلوغ غايات المليارات الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة.

تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: البيانات والتنفيذ، والعلوم والابتكار، والشراكات

٣٠- لقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى نشوء طلب غير مسبوق على البيانات المناسبة التوقيت والموثوقة والعملية. وسيستحيل بلوغ غايات المليارات الثلاثة المحدّدة في برنامج العمل العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من دون الاستناد إلى بيانات وعلوم متينة. وتُركّز شعبة البيانات والدراسات التحليلية والتنفيذ لتحقيق الأثر، في إطار تنفيذ عملية التحوُّل في المنظمة، على تعزيز قدرة البلدان في مجال توفير البيانات وتقديمها، وتوسيع نطاق قاعدة العلوم والبيّنات، وزيادة الابتكارات.

٣١- وتعكف المنظمة على تحويل نفسها إلى منظمة حديثة مدفوعة بالبيانات. وإذ تسترشد الأمانة، أولاً، بمجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية جنباً إلى جنب مع التقييم العالمي لقدرات البلدان في مجال جمع البيانات ونُظُم المعلومات الصحية، فإنها تعمل على تحسين ترصد الصحة العامة والأمراض في البلدان، وتعزيز ممارسات تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية والإبلاغ عن أسباب الوفاة، وتحسين نظم المعلومات الصحية الروتينية.[١] وأبرز التقييم مثلاً فجوات صارخة في ميدان الإبلاغ عن الوفيات في العالم – حيث لاتزال هناك أربع وفيات لا تُسجّل من كل ١٠ وفيات، ولا تمتلك إلا نسبة ٢٧٪ من البلدان القدرة على إجراء مسوح بشأن المخاطر المحيقة بالصحة العامة. وبفضل مجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية والتقييمات، فقد شُخّصت الثغرات التي تتخلل البيانات في البلدان وحدّدت أدوات لسدّها. وثانياً، فإن الأمانة عاكفة على تحديث نُظمها المعنية بالبيانات الشاملة واستحداث مركز البيانات الصحية العالمي، وهو مصدر موثوق للبيانات الصحية العالمية يسترشد بسياسات وممارسات إدارة البيانات. وستفتتح المنظمة مؤتمراً دولياً جديداً بشأن الإحصاءات الصحية لتحسين قياس معدلات التمتع بالصحة بواسطة معايير عالمية وتحسين جوانب التنسيق. وثالثاً، وتسهيلاً للتنفيذ، فإن الأمانة عاكفة على تعزيز استخدام الأدوات اللازمة لوضع خطوط أساس وغايات على مستوى البلدان،[٢] وعلى إجراء عمليات جرد منتظمة لأنشطة التنفيذ على الصعيدين العالمي والإقليمي والصعيد القطري لتحديد المجالات ذات الأولوية والسيناريوهات المتعلقة بتسريع وتيرة التنفيذ من أجل دفع عجلة التقدُّم المُحرز صوب بلوغ غايات المليارات الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

٣٢- وتعكف المنظمة أيضاً على تحويل نفسها إلى منظمة يزيد اعتمادها على العلوم. وسعياً من الأمانة إلى تحسين وظيفتها في مجال وضع القواعد والمعايير واستخلاص العبر من الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، فإنها عاكفة على تعزيز نظامها المعني بضمان الجودة بناءً على عمل لجنة استعراض المبادئ التوجيهية وتصاريح النشر الإقليمية. وبفضل التركيز على المنتجات التقنية العالية الأولوية عبر أنحاء المنظمة كلها وضمان إحداث المبادئ التوجيهية للأثر المرجو منها في البلدان، فقد اعتُمد "نُهُج معني بتحديث المبادئ" سيتسنى بموجبه حساب جميع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة وتحديثها بسهولة وترجمتها إلى أدوات تدعم اتخاذ قرارات يستفيد منها مباشرة مقدمو خدمات الرعاية الصحية. وتعظيماً لأثر الابتكارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستتولى المنظمة قيادة عملية تنفيذ "إطار يوسّع نطاق الابتكار" للتوفيق بين متطلبات البلدان واحتياجاتها الصحية والابتكارات الجاهزة للتنفيذ (التي يتراوح نطاقها بين الابتكارات المتعلقة بتقديم الخدمات والتكنولوجيات الرقمية) والتي تميزها وترعاها الجهات الممولة للابتكار. وإذ تستفيد الأمانة من كيانات البحث التي تستضيفها (البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على بحوث الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والبرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين منظمة اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والتحالف من أجل بحوث السياسات والنظم

١ انظر الوثيقة ج٧٤/٨.

٢ انظر الرابط التالي: https://portal.who.int/triplebillions/ (تم الاطّلاع في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

الصحية)، فإنها ستطرح برنامج عمل بشأن التعلم في النظم الصحية للبلدان من أجل تبديد الشواغل التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩، وذلك عن طريق التحفيز على إجراء البحوث السياساتية عن الصحة الإنجابية وأمراض الفقر المُعدية وغيرها من المواضيع ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت جائحة كوفيد-١٩ على أهمية إدراج المنتجات الصحية في بروتوكول الاستعمالات الطارئة واختبار صلاحيتها مسبقاً، وضمان إقامة نظم كفوءة وفعالة وطنية وإقليمية معنية بتنظيم المنتجات الصحية. وقامت شعبة العلوم العاملة داخل الأمانة بوضع نُهُج شامل لتحفيز البحث والابتكار عن طريق تحديد مواصفات المنتجات المستهدفة، وإسداء المشورة العلمية المشتركة إلى مبتكري المنتجات، وإنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا لبناء القدرات اللازمة لإنتاج اللقاحات والمنتجات الصحية محلياً.

٣٣- وتعكف المنظمة على أداء دور قيادي وتعزيز شراكاتها مع سائر الوكالات المتعددة الأطراف الناشطة في مجال الصحة، بوسائل منها خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع.[١] وتجمع خطة العمل العالمية بين المنظمة و١٢ منظمة متعددة الأطراف معنية بالصحة العالمية والتنمية والشؤون الإنسانية دعماً لبلوغ مرحلة تعافٍ منصف وقادر على الصمود من جائحة كوفيد-١٩ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة في البلدان. وجرى توسيع نطاق تنفيذ خطة العمل العالمية في البلدان ليشمل ٣٧ بلداً آخر، ويتواصل توسيع نطاق تنفيذها لتلبية الطلب في مجال تقديم الدعم مثلاً فيما يخص اتباع نُهج تعافي تركز على الرعاية الصحية الأولية في البلدان. وأُعدّ إطار لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية من أجل الحصول على تعليقات بشأن أفضل السُبل الكفيلة بتمكين النظام المتعدد الأطراف من دعم البلدان طوال مدة بذل هذا المجهود الرامي إلى تسريع وتيرة التنفيذ. كما توثّق المنظمة عُرى مشاركتها مع المنتديات المتعددة الأطراف الرفيعة المستوى، مثل مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومجموعة بلدان البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، لتعزيز الالتزام السياسي باتخاذ إجراءات منسقة بشأن مسائل الصحة العالمية الحاسمة الأهمية. وتوثق المنظمة كذلك عُرى شراكاتها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات من خلال تنفيذ استراتيجيات محدّدة بشأن المشاركة. وفي حالة المجتمع المدني، فإن هذه الشراكات تساعد على تسريع وتيرة التنفيذ، بوسائل منها مثلاً التركيز على جوانب المساءلة، وإشراك المجتمعات المحلية (بما فيها المجتمعات الدينية)، وإشراك الشباب بشكل هادف، فضلاً عن وضع آليات أمتن لإشراك المجتمع المدني منهجياً في عمل المنظمة. أمّا في حالة القطاع الخاص، فإن هذا التعاون يساعد على تسريع وتيرة التنفيذ بوسائل، من بينها، التركيز على جوانب البحث والتطوير والبيانات والصحة الرقمية، وتوفير معلومات موثوقة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، وتحسين الأثر الصحي المحقق من الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها القطاع الخاص، وتطوير الدور الذي يُحتمل أن تؤديه المنظمة في مجال التمويل المبتكر.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٤- المجلس مدعو إلى النظر في مشرع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

بعد النظر في تقرير المدير العام،[٢]

١ https://www.who.int/initiatives/sdg3-global-action-plan (تم الاطّلاع في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١).

٢ الوثيقة م ت١٥٠/٢٩.

يوصي جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين باعتماد مشروع القرار التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين،

بعد النظر في الطلب المقدم إلى المدير العام في القرار ج ص ع٧٤-٣ (٢٠٢١) بشأن برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣،

توافق على تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥، جنباً إلى جنب مع مجالات التركيز المبينة في تقرير المدير العام.[١]

= = =

١ الوثيقة م ت١٥٠/٢٩.